مجلة المعيار ISSN: 2588-2384
مجلد: 22 عدد: 44 السنة: 2018

التوظيف العقلاني المعاصر لمواقف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تجاه بعض المرويات –عرض ونقد –

أ.محمد رمضاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

moh9700@gmail.com

تاريخ الوصول:2017/05/24/ القبول:.2018 /03/21 / النشر على الخط: 2018 /06/15

Received:24/05L2017/ Accepted:21/03/2018 / Published online: 15/06/2018

ملخص البحث: تتناول هذِهِ الدراسة بالعرضِ والنَّقدِ نماذجَ من التوظيفِ العقلانيِّ المعاصرِ لمواقف السيدة عائشة رضي الله عنها إزاءَ جملةٍ من المروياتِ الحديثية، وتوضِّحُ كيفَ استثمر الخطابُ العقلانيُّ تلك المواقف خدمة لمشروعِهِ المستهدفِ للسنَّة النبوية – في موثوقيتها وحجيتها –، ومِنْ صورِ هَذَا التوظيفِ الذي عرضتْ له الدراسة: قضية عرض الحديث على ظاهر القرآن، الاعتراض العقلي على الوحي، الطعن في عدالة الصحابي أبي هريرة، وإنكار النصوص الغيبية.

وحرص البحث على نقل جملة وافرة من نصوص أعيان الاتجاه العقلاني المعاصر تبرزُ هذا التوظيف، متبعاً إياهَا بالمناقشة والنَّقدِّ؛ كل ذلك على ضوء الأدلة الشرعية، والشواهد العقلية والتاريخية.

الكلمات المفتاحية: التوظيف– العقلاني– عائشة– مرويات.

Resumé

Cette étude est consacrée à l'exposition et à la critique de quelques modèles de l'utilisation de la pensée contemporaine des positions de Aicha -qu'ALLAH agrée- et de ses jurisprudences vis-à-vis de certaines des paroles prophétiques.

Cette étude montre la manière avec laquelle ce discours de pensée manipule ces positions pour servir son projet qui vise la crédibilité de la Sounna prophétique et sa valeur comme preuve législative. Parmi les différents cas de cette manipulation mentionnés dans cette étude citons :

1- le fait de comparer le texte de la sounna (Al Hadith) au sens apparent du Coran.

2- le fait de s'opposer aux textes révélés par la pensée humaine.

3- la mise en doute de la crédibilité d'Abou Houraïra.

4- le fait de nier les textes qui se rapporte au Ghaïb (l'au-delà).

Je me suis efforcé, dans cette étude, de rapporter un ensemble conséquent de textes des génies des courants de la pensée contemporaine qui font apparaître cette manipulation tout en les faisant suivre par une mise en question et une critique et tout cela sous la lumière des preuves de la législation islamique appuyées par les réalités historiques et les raisonnements logiques

مقدّمة:

يلحظُ النَّاظرُ في "المنتجِ الثقافي" للخطاب العقلاني المعاصر المستهدِفِ للسنَّة النبويَّة ونصوصِها؛ مَسْلَكاً جديدا في تناول قضايا الحديث ومباحثه؛ يختلف عن ذاك الذي أَلِفَهُ المختصون في تتبع دراسات هذا الاتجاه؛ حيث كان الخطاب العقلاني سابقا يعمدُ إلى إثارة الشبه حول حجية السنة النبوية وموثوقيتها عبر حجج عقلية محضةٍ؛ مستلهمة –أساساً وبشكل حرفي– من حقولٍ معرفيةٍ أجنبية عن التداول الإسلامي (الاستشراق بشكل أساس).

ولما غدت هذه الطريقة ضعيفة التأثير في الشرائح التي يستهدفها هذا الخطاب؛ وذلك لتهافت حججها، وخوائها المنهجي، وتصادمها مع محكّمات الدين وقواطع التاريخ، وكذا استنادها إلى مرجعيات غير إسلامية؛ فقد أدرك ضرورة تغيير النهج الذي يبني عليه مقاربته المعرفية للسنة النبوية؛ فأضحى يطرح نظرات جديدة تستهدف تفكيك بناء السنة من الداخل ونقض قواعده، عن طريق توظيف "النصوص الشرعية"؛ بـ"التأويل المتعسف" و"التوجيه الفاسد" ضرباً للأصول ونقضاً للمسلمات.

ومن صور هذا التوظيف؛ استغلالُ مواقف أم المؤمنين عائشة من بعض النصوص النبوية، والاستثمار في آرائها إزاء جملة من القضايا الشرعية، التي أبدتْ فيها رأياً خاصاً – يُفْهم منه المخالفة لما عليه معاصروها من الصحابة –، وذلك لإضفاء المشروعيةِ على الخطاب العقلاني المعاصر.

وجدير بالتنبيه أولاً أن أعيانَ الاتجاه العقلاني المعاصر؛ – وبخلاف موقفهم من جل الصحابة – يظهرون الاحتفاء بشخصية السيدة عائشة، ويشيدون بـ"منزعها العقلي" و"فكرها الحر"، فهي عندهم:

– صاحبة (المنطلقات العقلية)[1].

– مثال لـ (العقل في مواجهة النقل)[2].

– نموذج (لتصحيح النقل بالعقل)[3].

– (أقوالها وفتاواها حجةً قاطعة يتعين على المسلم أن يأخذ بها)[4]،

– كانت (الشخص الذي عنده أكثر المعارف بالفقه والأكثر ثقافة، وبمقارنتها بمن كان يحيط بها كان حكمها هو الأفضل)[5]،

– وهي بريئة من (الافتراءات المسيئة)[6] التي نسبها إليها البخاري في صحيحه –حسب زعمهم –.

– كما كان لها مواقف مشككة في مرويات بعض الصحابة كعبد الله بن عمرو بن العاص7، وأبي هريرة رضي الله عنهما8.

– وقد لخص القول عنها أحدهم فقال: (كان يقودها عقلها الطليق الحر لتدخل في حيزات المقدس، ولتطرح الأسئلة التي تشير إلى نفس قلقةٍ متسائلةٍ متعطشةٍ إلى المعرفةِ؛ حتى لو أدت إلى الولوج في برزخ علاقة التقاطع بين الأرضي والسماوي، بين الوحي

---

[1]– الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، خليل عبد الكريم، ص210.

[2]– سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص125.

[3]– المرجع نفسه، ص128.

[4]– الإسلام بين الدولة المدنية والدولة المدنية، خليل عبد الكريم، ص200.

[5]– المرجع السابق، ص91.

[6]– القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور، ص80–120.

[7]– تجديد الإسلام، جمال البنا، ص387.

[8]– انظر: أكثر أبو هريرة، مصطفى بوهندي، ص18، والنبي والنساء، فاطمة المرنيسي، ص93، ومن إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، جورج طرابيشي، ص118، 397–398، وسدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص64.

والتاريخ، وعلى هذا فقد كانت قراءات السيدة عائشة ورواياتها تستند إلى مرجعية العقل ... هذه المرأة العظيمة إشكالية بحق وهي تستحق أن تفرد بكتاب يتقصى قراءاتها وتأويلاتها ومواقفها وأسئلة عقلها الطليق الذي كثيرا ما أدى إلى نتائج خطيرة)[1].

وعلى ضوء كل ما سبق، وبإنعام النظر في منتجات الخطاب العقلاني المعاصر؛ سنعمد إلى استخراج أهمِّ القضايا والمباحث التي تم من خلالها توظيف آراء عائشة رضي الله عنها تجاه جملة من المرويات الحديثية؛ علما أن هذه القضايا هي – في الواقع – أركانٌ للمشروعِ العقلاني المعاصر بثالوثه (الحداثة، العلمانية، والإلحاد) القائم على مناجزة الدين ونصوصه.

والمسائل التي سعى الخطاب العقلاني المعاصر لتقريرها وتكريسها عن طريق توظيف آراء أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ يمكن إجمالها في الآتي:

- المسألة الأولى: عرض متن الحديث على ظاهر القرآن الكريم
- المسألة الثانية: الطعن في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه
- المسألة الثالثة: إنكار أحاديث الغيبيات
- المسألة الرابعة: الاعتراض العقلي على الوحي
- المسألة الخامسة: إنكار الإسراء والمعراج

المبحث الأول: عرض متن الحديث على ظاهر القرآن الكريم

حيث اشتهر نسبة هذا المذهب إلى السيدة عائشة رضي الله عنها، وهو محاكمة الأحاديث إلى ظواهر القرآن قبولاً وردًّا، واعتمد الخطاب العقلاني المعاصر – في ذلك –على موقفين لها، تم توظيفهما لإضفاء المشروعية على تلك القاعدة.

الفرع الأول: تعذيب الميت ببكاء أهله عليه: حيث تم توظيف موقف عائشة رضي الله عنها من حديث (إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه)[2]؛ لتكريسِ قاعدة (وجوب عرض متون الأحاديث على ظاهر القرآن)، وهي قاعدة – في واقع عملهم –لا تهدف إلى نقد السنة النبوية وتنخيلها، وتمييز الأصيل من الدخيل فيها – كما كان الشأن مع أئمة النقد والعلل –؛ يقدر ما تسعى إلى ردِّ شطرٍ كبير من نصوصها تحت ذريعةِ مخالفة ظواهر هذه النصوص للقرآن الكريم[3]، وفي اتجاه هذا التوظيف يقول عبد الرزاق عيد – مثلاً –: (وفي هذا السياق، سياق الحديث عن السيدة عائشة واحتكامها إلى العقل في الأحكام والفتوى، ... نسوق رأيها في موضوع تعذيب الميت ببكاء أهله عليه؛ لما أصيب عمر دخل صهيب يبكي ويقول: (وا أخاه وا صاحباه، فقال عمر: يا صهيب أتبكي عليَّ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه؟ ... فقالت [أي عائشة]: رحم الله عمر. والله ما حدَّث رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، لكن رسول الله قال: إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه[4]، وقالت: حسبكم القرآن {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} [الأنعام: ١٦٤]... لسنا في صدد البحث عن مدى صدقية ابن عباس في روايته هذا الحديث على لسان عمر بن الخطاب ... بل المهم جرأة عائشة على عمر بن الخطاب

---

[1]– سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص128-129.

2– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:1286، ومسلم في (الصحيح)، رقم: 927.

[3]– يقول محمد عابد الجابري: (لا يمكن في التشريع الإسلامي الاستغناء بالمرة عن الحديث، فهو من حيث المبدأ الأصل الثاني، وضرورة اعتماده تفرض نفسها في العبادات خصوصا، وعلى مستوى التطبيق بصورة أخص، أما خارج مجال العبادات، وهو الميدان الذي استشرى فيه الوضع والبتر والزيادة والنقصان، فكل حديث لا يشهد له القرآن بالصحة أضعه بين قوسين، لا أثبته ولا أنفيه إلا بعد التأكد منه، فإذا لم أتأكد منه أتركه بين القوسين). نقلا من موقعه (منبر الدكتور محمد عابد الجابري على الرابط: http://www.aljabriabed.net/hadth1.htm. وانظر أيضا موقفا مقاربا: الأصلان العظيمان، جمال البنا، ص276.

4– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:1288، ومسلم في (الصحيح)، رقم: 929

الذي يروي ابن عباس على لسانه ... المهم هو جرأة عائشة في تصحيح الرواية، ومن ثم في اعتماد المعقولية للبرهنة على صحة النقل، وهي المعقولية القرآنية القائلة: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} **[الأنعام: ١٦٤]**، وهذه الشجاعة العقلية ربما استمدتها عائشة من بيت مثقف تشبع بالروح الحنفي الرباني لأبيها أبي بكر قبل الإسلام ... كانت تمنحها مقاما تتجرأ فيه ليس على عمر فحسب، بل وعلى النبي ذاته، ليس من موقع المرأة التي تدل على الرجل بصباها وجمالها وموقعها الأثير في نفسه، بل من موقع المحاججة والجدل الواثق من قوله، حتى لو اصطدم بقول النبي أو موقف له)[1].

يلحظ القارئ لهذا الكلام محاولة الإقحام المتعسفة لموقف عائشة رضي الله عنها في سياق الاستدلال على ما سماه الكاتب (المعقولية القرآنية)، معَ أنَّ ظاهر الرواية يفيد بأن أم المؤمنين؛ لم تبطل الرواية من أساسها ولم تعرضها على القرآن ابتداءً، ثم إنَّ المقطعُ الذي أنكرتْهُ في نص الرواية: (والله ما حدَّث رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه)، لم يسنده عمر ولا ابنه عبد الله ولا غيرهما من رواة الحديث من الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فما قال واحد منهم إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن المؤمن يعذب ببكاء أهله عليه)؟!

كما أنَّ عائشة رضي الله عنها لم تعارض الحديث بالآية ابتداءً – فضلا عن أن تردّه – إنما ساقت الحديث كما فَهِمَتْه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أنَّ العذاب – ببكاء الأهل – خاصٌّ بالميت الكافر (إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه)، وفي رواية أنها قالت: (إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها، فقال: «إنهم ليبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها»[2].

ثم جاء استشهاد أم المؤمنين بآية الإنعام على وجه الاستئناس، وكقرينة مرجحة للمعنى الذي فهمته من الحديث.

ولسنا بصدد دراسة هذه المسألة بكل حيثياتها؛ أعني: أيهما أولى بالصواب: إطلاق عمر، أو تخصيص عائشة، فهذا ليس من أغراض هذه الدراسة، إنما المقصودُ بيان خطإ توظيفِ موقف عائشة رضي لله عنها من هذا الحديث لتأسيس القاعدة التي يلهج العقلانيون بترديدها دائما: (عرض السنة على القرآن وردُّ كل حديث يخالفه). مع أنَّه من المستحسن التنويه إلى أن الجمهور يرجحون رواية عمر بن الخطاب ركونا إلى دلالة المنطق والعقل، والمتمثلة في كون هذا النص (الميت يعذب ببكاء أهله عليه)، لم يتفرد بروايته عمر ولا ابنه عبد الله، بل روى هذا المعنى غيرهما من الصحابة، منهم: المغيرة[3]، وأبو موسى الأشعري[4]رضي الله عنهما، ويستحيل أن يجتمع هؤلاء كلهم على الغفلة والنسيان.

يقول القرطبي في (المفهم): (وأما إنكارها [أي عائشة] ونسبة الخطإ لراويه فبعيد وغير بيّن ولا واضح، وبيانه ... أن الرواة لهذا المعنى كثير: عمر، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة، وقيلة بنت مخرمة، وهم جازمون بالرواية؛ فلا وجه لتخطئتهم، وإذا أقدم على ردِّ خبر جماعة مثل هؤلاء مع إمكان حمله على محمل الصحيح؛ فلأن يرد خبر راو واحد أولى)[5].

---

[1]– سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص126–127. وانظر: السنة ودورها في الفقه الجديد، ص247، والعودة إلى القرآن، ص121 (كلاهما لجمال البنا).

[2]– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:1289

3– قال رضي الله عنه: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من نيح عليه يعذب بما نيح عليه). أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:1291، ومسلم في (الصحيح)، رقم: 933.

4– روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما من ميت يموت فيقوم باكيه؛ فيقول: واجبلاه، واسيداه، أو نحو ذلك؛ إلا وكل به ملكان يلهزانه: أهكذا كنت؟). أخرجه الترمذي في (السنن)، ت: بشار معروف، 317/2، وابن ماجة في (السنن)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، 527/2، وحسنه الألباني في (صحيح الجامع الصغير)، رقم:5788.

[5]– المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، ت: محمد ديب مستو وآخرون، 581/2.

كما أنه يمكن حمل العذاب الوارد في الحديث على الألم والحزن والمشقة التي تصيب الميت عند سماعه بكاء أهله عليه وهو في قبره، وهذا المعنى – أي حمل العذاب على معنى المشقة والكبد – جائز بدلالة قوله عليه الصلاة والسلام: (السفر قطعة من العذاب)1، وهذا التوجيه قال به جماعة من الأئمة منهم: القاضي عياض2، والقرافي3، وابن تيمية4، وابن القيم5، ...وغيرهم، قال القرافي: (وهذا الوجه عندي هو الفرق الصحيح، ويبقى اللفظ على ظاهره، ويستغنى عن التأويل، وتخطئة الراوي، وما ساعده الظاهر من الأجوبة كان أسعدها، وأولاها)6.

وقال القرطبي: (وهذا التأويل حسن جدًّا ، ولعله أولى ما قيل في ذلك)7.

ولنا أن نقرر هنا – أيضاً – بأن المعقولية القرآنية {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} ، والتي زعم "عبد الرزاق عيد" بأن عائشة اعتمدتها لتصحيح روايتها وتوهين رواية عمر، هي في الحقيقة تتعدى لتوهِّن رواية عائشة رضي الله عنها أيضاً، إذ الآية دالة على أنَّ الميت لا يتحمل وزر غيره، ولو كانَ الميت كافرًا، وهذا من تمام العدل الإلهي؛ فكيف يصح أن (يزيد اللهُ الكافرَ عذابا ببكاء أهله عليه) كما هو مقتضى رواية عائشة؟ ومن هنا جاء ترجيح الإمام الشافعي لرواية (إنه ليعذب وإن أهله ليبكون عليه)، أي لكونه (أشبه أن يكون محفوظا عنه صلى الله عليه وسلم بدلالة الكتاب ثم السنة)8.

قال ابن تيمية: (وعائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظين – وهي الصادقة فيما نقلته – فروت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه. وهذا موافق لحديث عمر، فإنه إذا جاز أن يزيده عذاباً ببكاء أهله، جاز أن يعذب غيره ابتداء ببكاء أهله، ولهذا رد الشافعي في (مختلف الحديث) هذا الحديث نظراً إلى المعنى، وقال الأشبه روايتها الأخرى: إنهم يبكون عليه، وإنه ليعذب في قبره)9.

فتبيَّن من هذه المناقشة أنه لا حُجَّة للخطاب العقلاني المعاصر في الاعتماد على موقف عائشة رضي الله عنها من هذا الحديث.

الفرع الثاني: حديث(من حوسب عذب): وهو من الأحاديث التي تمَّ الاستثمار في موقف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تجاهه.

ونص الرواية كالآتي: عن ابن أبي مليكة أن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم: كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حوسب عذب». قالت عائشة: فقلت أوليس يقول الله تعالى: {فَسَوْفَ

1- أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم: 1804، 3001، 5429.

2- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى اليحصبي، ت: يحي إسماعيل، 372/3.

3- أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي، ت: خليل المنصور، 297/2.

4- الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، 80/1.

5- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، محمد بن أبي بكر ابن تيمية، ص107.

6- المصدر السابق، 297/2.

7- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، 583/2.

8- اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي (ضمن كتاب الأم)، 648/8. مع الإشارة إلى أن "عبد الرزاق عيد" غفل عن ذكر رواية عمرة هذه والمنسجمة مع الاستشهاد القرآني، واكتفى بنقل رواية ابن أبي مليكة والتي تخالف الآية أيضا كما سيأتي بيانه.

9- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 371/24.

يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (8) وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا} [الانشقاق: ٧ – ٨] قالت: فقال: إنما ذلك العرض، ولكن: من نوقش الحساب يهلك)1.

هذا الموقف من عائشة إزاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ تم توظيفه أيضاً؛ في سياق التأسيس لقاعدة (عرض السنة على القرآن)، وجعله معيارا لقبول أو ردّ المرويات، فكما يقول جمال البنا: (إن عائشة أشارت إلى عرض الحديث على القرآن وقت الرسول وأمامه، وتقبل الرسول ذلك منها)2.

نلاحظ أنَّ السيدة عائشة رضي الله عنها لم تعارض الحديث بالآية، إنما أرادت التوصل إلى معناه الصحيح المنسجم مع الآية، فمقصود المعارضة هنا – إن وجدت – هو الوقوف على صحيح المعنى، وليسَ الاحتكام إلى القرآن في قبول الحديث أو ردّه، وأنَّ لها أن تفعل ذلك وهي أمام الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يمثل المصدر الأصلي للحديث.

ومطلع الرواية واضحٌ في الدلالة على ما ذكرنا: (..كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه)، وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: (باب من سمع شيئا فراجعه حتى يعرفه)؛ فالمراجعة هدفها التوصل إلى المعنى الصحيح للحديث، وليس التأكد من صحته أو عدمها.

فالحديث جليُّ الدلالة على: (فضيلة عائشة، رضي الله عنها، وحرصها على التعلم والتحقيق، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يتضجر من المراجعة إليه)3، وفيه أيضا: (أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نُهي الصحابة عنه في قوله تعالى: {لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ} [المائدة: ١٠١])4، بخلاف من يجعله دالاً على مشروعية محاكمة الأحاديث الصحيحة إلى ظاهر القرآن.

ولهذا نظائر من فعل الصحابة حين كانوا – أحيانا- يستشكلون بعض ما كان يخبرهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فيسألونه البيان، كما وقع في صلح الحديبية، حين أبرم الصلح بين المسلمين وكفار قريش، وكان النبي صلى الله عليه وسلم بشر أصحابه أنهم سيأتون البيت ويطوفون به، غير أن الصلح نصَّ على أن يرجع الرسول وأصحابه عامهم ذلك، ويعودوا السنة القابلة؛ فشقَّ ذلك على عمر رضي الله عنه فأتي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله – مستشكلا -: أو ليس وعدتنا أنا سنأتي البيت فنطوف به؟ فقال له النبي عليه السلام: «بَلَى، أَفَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ العَامَ؟» قال عمر: لا قال: «إِنَّكَ تَأْتِيهِ وَتَطُوفُ بِهِ».

ومن أمثلته أيضا قول الصحابة لما نزل قوله تعالى: {الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} الأنعام: ٨٢]: أينا لم يظلم نفسه؟! – وشق ذلك عليهم – فقال النبي عليه الصلاة والسلام – مزيلا الإشكال المتبادر إلى أذهانهم: ليس ذلك؛ إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: {يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان: ١٣]5.

ومنه أيضا ما وقع من حفصة رضي الله عنها حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل النار- إن شاء الله – من أصحاب الشجرة أحدُ، الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى، يا رسول الله فانتهرها، فقالت حفصة: {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى

1- أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:103، 4939، 6536، ومسلم في (الصحيح)، رقم: 2876.

2- السنة ودورها في الفقه الجديد، جمال البنا، ص247.

3- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، 102/2، وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمد بن أحمد بدر الدين العيني، 138/2.

4- كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخضر الجكني الشنقيطي، 407/3.

5- أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم: 32، 3360، 3428، 3429، 4629، 4776، 6918، 6937، ومسلم في (الصحيح)، رقم:124.

رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا} [مريم: ٧١] فقال النبي صلى الله عليه وسلم: قد قال الله عز وجل: {ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا} [مريم: ٧٢]1.

فهذا الصنيع من الصحابة –كما هو الحال مع عائشة – لم يكن عرضا للسنة على القرآن أو على فهومهم وآرائهم، إنما كان طلبا لرفع اللبس الحاصل من دلالات بعض نصوص الوحي.

وهذه النماذج مع ظهورها؛ إلا أنها لم تكن منهجا للصحابة؛ فهي نادرة الوقوع، (ولم تقع إلا قليلا، مع توجيه السؤال وظهوره، وذلك لكمال فهمهم، ومعرفتهم باللسان العربي)2.

وعائشة أم المؤمنين كذلك لم يكثر منها هذا الصنيع حتى يصحَّ إطلاق وصف المنهج عليه؛ فبطل الاحتجاجُ بهذا الموقف – وبالذي قبله– لبناء نظرية كاملة في قبول الأحاديث النبوية وردِّها.

المسألة الثانية: الطعن في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه:

تتابع العقلانيون المعاصرون على توظيف موقف عائشة رضي الله عنها من أبي هريرة للتوصل إلى الطعن فيه، واتهامه بالكذب والاختلاق على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بغرض بث الشك في قضية جوهرية عند جمهور المسلمين وهي عدالة الصحابة3، حتى أنَّ "جورج طرابيشي" يطلق المزاعم (بأن التعارض بين الصحابة كان يصل أحيانا إلى حد التكذيب أو الاتهام بالكذب، كما في مثال موقف عائشة من أبي هريرة)4، ويقرر عبد الرزاق عيد أنه لا يمكن أن (نقبل بأكثر من خمسة آلاف حديث في كتب الصحاح والسنن لأبي هريرة الذي أكذبه عمر بن الخطاب، وعثمان، وعائشة)5، في حين يتهم "جمال البنا" المحدثين بكونهم منحوا الصحابة حصانة إلهية؛ (رافضين بشدة كل ما وجه إلى أبي هريرة من نقد، وحاولوا تأويل توبيخ عمر له، وما قاله علي والزبير وعائشة عنه)6، وتقول"فاطمة المرنيسي" في توصيف العلاقة الخصامية بين أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما: (إنها في أحسن حال أم المؤمنين، وحبيبة حبيب الله، فهي كثيرا ما تعارضه، ففي أحد الأيام عيل صبره عندما هاجمته فدافع عن نفسه، وكانت قالت له: إنك تروي أحاديث لم تسمع بها مطلقا. فكان رده لاذعاً: أيتها الأم، أنا لم أفعل سوى البحث عن الأحاديث، وكنت أنت مشغولة جدا بالكحل والمرآة7)8، ويزعم "مصطفى بوهندي" – بناءً على هذه الرواية – (أن عائشة رضي الله عنها كانت من المحتجين على أبي هريرة وكثرة روايته، وأكدت أنه كان يحدثها بأحاديث ما سمعتها)9.

---

[1]– أخرجه مسلم في (الصحيح)، رقم:2496.

[2]–كوثر المعاني الدراري، محمد الخضر الشنقيطي، 407/3.

[3]– نستحضر هنا مزاعم المستشرق "جوينبول" –كما في (دائرة المعارف الإسلامية، الإصدار الأول، ترجمة: أحمد الشنتاوي وأخرون، 418/1 – من (أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس).

[4]– من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، جورج طرابيشي، ص118.

[5]– سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص64.

[6]– العودة إلى القرآن، جمال البنا، ص65.

[7]– أخرجه الحاكم في (المستدرك)، 625/3، وقال: « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)، 353/67، وصحح إسناده ابن حجر في (فتح الباري) 76/7.

[8]– النبي والنساء، فاطمة المرنيسي، ص93، وانظر: أكثر أبو هريرة، ص18، وتدوين السنة، إبراهيم فوزي، ص227.

[9]– أكثر أبو هريرة، ص18-19.

بغض النظر عن التحريف الذي طال نص الرواية1 الذي استدلت به "المرنيسي" – والذي يحمل كثيرا من الإساءة المقصودة إلى أبي هريرة –؛ إذ بالرجوع إلى رواية الحاكم نجد قول عائشة رضي الله عنها كالآتي: «يا أبا هريرة، ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تحدث بها عن النبي صلى الله عليه وسلم، هل سمعت إلا ما سمعنا؟ وهل رأيت إلا ما رأينا؟» قال: «يا أماه، إنه كان يشغلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المرآة والمكحلة، والتصنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء».

وعند ابن عساكر في (تاريخ دمشق): (أكُنْتَ الحديثَ يا أبا هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: إني والله يا أمتاه ما كانت تشغلني عنه المكحلة ولا المرآة ولا الدهن. فقالت: لعله).

فبالمقارنة بين الروايتين وبين النص الذي أثبتته "المرنيسي" ندرك حجم التلاعب بألفاظ القصة، وإلا فأين في الروايتين قول أبي هريرة: (أنا لم أفعل سوى البحث عن الأحاديث)؟!

بغض النظر عن كل ذلك، وبالعودة إلى قول أبي هريرة: (شغلتك المكحلة والمرآة) فإنه ليس في هذه الرواية التي استدلت بها الكاتبة أي تكذيب من عائشة لأبي هريرة، بل فيه إقرارها لجوابه عن سبب كثرة أحاديثه حين قالت – بعد جوابه –: « لَعَلَّه » – كما في رواية ابن عساكر – وجواب أبي هريرة «يدل على قوة إدلاله بصدقه، ووثوقه بحفظه، ولو كان عنده أدنى تردد في صدقه وحفظه؛ لاجتهد في الملاحظة، فإن المريب جبان، وسكوت عائشة، بل قولها: لعله. أي لعل الأمر كما ذكرت يا أبا هريرة؛ يدل دلالة واضحة أنه لم يكن عندها ما يقتضي اتهام أبي هريرة »2.

يقول محمد رشيد رضا عقب إيراده لهذه الرواية: « والظاهر من جواب أبي هريرة أنها أنكرت حديثًا رواه، لأنها لم تسمعه هي من النبي صلى اله عليه وسلم، ومثل هذا وقع لها في أحاديث غير واحد من الصحابة ... والجواب المشهور عند العلماء في مثل هذه المسألة أن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ»3

فالأمر كما نبه السيد رشيد؛ أن عائشة كانت تستدرك على الكثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كعلي، وابن عباس، وابن عمر، بل أحيانا على أبيها أبي بكر، وعمر، فهل كانت – يا ترى– تُكَذِّبُ هؤلاء جميعا وتتهمهم!؟ كما يظهر أن عائشة قد اقتنعت بإجابة أبي هريرة، إذ لم ترد أو تعلق عليه بشيء لما فيه من صراحة وواقعية، وبهذا يتضح أن استدراكها ما هو إلا تساؤل أرادت منه الجواب عليه، فلما أجابها به عرفت أن عنده ما ليس عندها، وأنه سمع ما لم تسمعه، ورأى ما لم تره4.

ومما يدحض الزعم القائل أن عائشة رضي الله عنها كانت تُكَذِّبُ أبا هريرة ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه5 عن عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ «أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ طَلَعَ خَبَّابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ، فقال: يا عبد اللَّهِ بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من خرج مع جنازة من بيتها، وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها، ثم رجع، كان له من الأجر مثل أحد» فأرسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت: وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده، حتى رجع إليه الرسول، فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة. فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض، ثم قال: لقد فرَّطنا في قراريط كثيرة ».

---

[1]– بحث "المرنيسي" في أصلة مكتوب باللغة الفرنسية، ولعل التحريف إنما وقع من المترجم 'عبد الهادي عباس"، فعوض الرجوع إلى المصادر الحديثية لنقل الرواية بنصها؛ ترجمها من الفرنسية إلى العربية حرفيا؛ ليخرج هذا النص المشوَّه الذي يوحي بأنَّ أبا هريرة كان سليطا على أم المؤمنين.

[2]– الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي ، ص177.

[3]– مجلة المنار، محمد رشيد رضا، 42/19.

[4]– ينظر: أبو هريرة راوية الإسلام، محمد عجاج الخطيب، ص219.

[5]– كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها رقم945.

ففي هذه الرواية تصديق عائشة لأبي هريرة، فهل يقال أنها كانت تتهمه، ثم تصفه بالصدق ؟!

فما ذُكر هنا بأتي على هذا التوظيف بالبطلان من أساسه، ويمكن بعد ذلك مناقشة الأمثلة التي استشهد بها العقلانيون المعاصرون في سبيل التأسيس لمزاعمهم؛ تحت غطاء ذاك الأصل وهو تصديق عائشة لأبي هريرة رضي الله عنه وثقتها فيه.

وسنكتفي- في سياق الإشارة إلى هذا التوظيف – بذكر ثلاثة أحاديث رواها أبو هريرة رضي الله عنه؛ كان لعائشة موقف معيّن إزاء كل واحد منهما، ونحن نسوقها هنا مصحوبةً بنصوص العقلانيين الدالة على هذا التوظيف.

الفرع الأول: حديث يقطع صلاة المرء الكلب والحمار والمرأة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل)1.

قالت عائشة: (لقد جعلتمونا كلاباً، لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي، وإني لبينه وبين القبلة، وأنا مضطجعة على السرير، فتكون لي الحاجة، فأكره أن استقبله، فأنسلُّ انسلالاً)2.

حاول العقلانيون المعاصرون الاستثمار في اعتراض عائشة رضي الله عنها، خدمة لنظريتهم التي تنص على أن أبا هريرة كان متهما عند عائشة رضي الله عنها3.

وبتتبع الرواية نجد أن عائشة لم توجه هذا الاعتراض لأبي هريرة على وجه الخصوص، ومنتهى الأمر أنه ذُكِرَ عندها – هكذا بصيغة المجهول – (ما يقطع الصلاة) –كما في رواية مسروق4 – فقالت قولها ذلك، وفي رواية – ابن أختها – عروة بن الزبير5 قال: قالت عائشة: ما يقطع الصلاة؟ قال: فقلنا: المرأة والحمار. فقالت: ... الحديث.

فليس في كلا الروايتين ذكر اسم أبي هريرة رضي الله عنه؛ فكيف يُجعل من اعتراض عائشة أم المؤمنين دليلاً على تكذيبها لأبي هريرة ؟! لاسيما وحديث (قطع الصلاة) رواه جمع من الصحابة، ولم يتفرد به أبو هريرة.

فقد رواه: أبو ذر6، وعبد الله بن مغفل7، وأنس بن مالك8، والحكم بن عمرو الغفاري9، وابن عباس1 رضي الله عنهم جميعاً. فهل كانت عائشة تتهم هؤلاء الصحابة جميعًا؟!

---

[1]- أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:511.

[2]- أخرجه البخاري في (الصحيح)، ، رقم:514،511، ومسلم في (الصحيح)، رقم:512.

[3]- انظر: تدوين السنة، إبراهيم فوزي، ص228، وحكايا محرمة في صحيح البخاري، صالح أنقاب، ص14، وأكثر أبو هريرة، مصطفى بوهندي، ص18، النبي والنساء، فاطمة المرنيسي، ص91-94.

[4]- أخرج الرواية البخاري في (الصحيح)، رقم:511، 514، ومسلم في (الصحيح)، رقم:270.

[5]- أخرج رواية عروة البخاري في (الصحيح)، رقم:515، ومسلم في (الصحيح)، رقم:269.

[6]- أخرجه مسلم في (الصحيح)، رقم:510،

[7]- في (المسند)، 352/27، 182/34، وابن ماجة في (السنن)، أبوب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة، 102/2، وابن حبان في (الصحيح-إحسان)، 147/6، وصححه الألباني كما في (التعليقات الحسان)، 161/4. وغيره.

[8]- أخرجه ابن أبي أسامة في (المسند-بغية الباحث للهيثمي)، ت: حسين الباكري، 279/1، والبزار في (البحر الزخار)، 37/14، وأبو طاهر المخلص في (المخلصيات)، ت: نبيل سعد الدين جرار، 264/3، وقال البوصيري في (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة)، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، 106/2: (رواه البزار بسند صحيح)، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، 60/2: (رواه البزار ورجاله رجال الصحيح).

[9]- أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، 237/3، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، 60/2: (فيه عمر بن رديح، ضعفه أبو حاتم، ووثقه ابن معين وابن حبان، وبقية رجاله ثقات)، وحسَّن إسناده الألباني في (أصل صفة الصلاة)، 132/1.

ومع كل هذا؛ فإنَّ اعتراض عائشة لا يتضمن أي تكذيب لأبي هريرة – على فرض أنه المتفرد برواية الحديث –، وما في الأمر أنها أرادت تصحيح مفهوم قد يتبادر إلى أذهان النَّاس من هذا الحديث النبوي، وهو أن قطع المرأة للصلاة عامٌ سواء حال مرورها أو قعودها بين يدي المصلي أو نومها، وهي ترى أن القطع إنما هو خاص بالمرور لا بمجرد وجود المرأة في قبلة المصلي، ويدلُّ عليه قولها: (فأكره أن أقوم فأمر بين يديه انسلالاً)، قال ابن حجر: (فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات، لا المرور بخصوصه)2.

وبناءً على هذا اختار بعض العلماء إلى أنه لا تعارض ألبتة بين الحديثين، فالقطع إنما هو للمار، في حين أن حديث عائشة هو في النائم بين يدي المصلي3.

الفرع الثاني: حديث الشؤم في ثلاث:

وهذا الحديث أيضا من جملة الأحاديث التي تم توظيف موقف عائشة منها للتوصل إلى الطعنِ في راويها أبي هريرة رضي الله عنه؛ تحت حجة أنَّ أم المؤمنين (أنكرته عليه)4، و زعمت " فاطمة المرنيسي" أنَّهُ من اخترعات أبي هريرة رضي الله عنه، وقد اعتمدت في هذه الدعوى على معارضة عائشة له، وطبعا فسرت وجود الحديث في جملة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه بكونه نتاجٌ لنظرته السلبية للمرأة، وقد كانت عائشة لا ترضى بمثل هذا اللون من الرويات، (وكانت تصر على هذه التصحيحات لأنها واثقة من إشكالاتهم؛ فقد كان أهل الجزيرة العربية قبل الإسلام يعتبرون الجنس والمرأة الحائض بصورة خاصة كمصدر للقذارة والتدنيس، وكقطب للقوى السلبية ...)5.

وهي تفسر رواية البخاري لحديث أبي هريرة هذا بأنه استمرار (لانبثاق الخوف الخرافي من النسوي)6، والذي كان متجسدا كماقبليٍّ ثقافيٍّ وديني.

---

[1]– أخرجه أحمد في (المسند)، 293/5، وأبو داود في (السنن)، كتاب الصلاة، تفريع أبواب الصفوف، باب ما يقطع الصلاة، 32/2، وابن ماجة في (السنن)، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة، 100/2، وابن خزيمة في (الصحيح)، 422/1، وابن حبان في (الصحيح – إحسان)، 148/6، والبيهقي في (السنن الكبرى)، 389/2، من طريق شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وانظر: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، ت: محمد عوامة، 78/2.

وأخرجه من طريق سعيد بن أبي عروبة وهشام عن قتادة موقوفا على ابن عباس: النسائي في (السنن)، كتاب القبلة، ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة، 63/2، والبزار في (البحر الزخار)، 416/11،. قال يحي بن سعيد القطان: (لم يرفع هذا الحديث أحد عن قتادة غير شعبة)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث ..[فذكر له حديث شعبة المرفوع]، وقول يحي بن سعيد: أخاف أن يكون وهم؟ فقال: هو عندي صحيح). انظر: العلل لابن أبي حاتم، ت: سعد بن حميد وخالد الجريسي، 579/2.

[2]– فتح الباري، ابن حجر، 589/1.

[3]– انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، 125/4 وزاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، 296/1-297، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ت: أحمد شاكر، ص287، وطرح التثريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، 388/2.

وجدير بالإشارة إلى أن بعض العلماء وجهوا إنكار عائشة إلى كونها كانت ترى نسخ الحديث، قال القسطلاني: (لم تكن تنكر ورود الحديث، ولم تكن تكذب أبا هريرة، وإنما أنكرت كون الحكم باقيا، فلعلها كانت ترى نسخه). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني، 473/1.

[4]– تدوين السنة، إبراهيم فوزي، ص245.

[5]– النبي والنساء، المرنيسي، ص94.

[6]– المرجع نفسه، ص96، وانظر: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، جورج طرابيشي، ص409، وحكايا محرمة في صحيح البخاري، صالح أنقاب، ص14.

وكما ذكرنا فقد نقلت الكاتبة اعتراض عائشة على هذا الحديث (المعادي للنساء)، من كتاب الزركشي، وهو قولها لما بلغها أن أبا هريرة يحدث به: (والذي أنزل القرآن على أبي القاسم، ما هكذا كان يقول، ولكن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة، ثم قرأت عائشة: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا} [الحديد: ٢٢])1.

مما يحسن التنبيه عليه هنا أيضا هو أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه لم يتفرد برواية الحديث –كما هو الحال تمامًا بالنسبة للحديث السابق –؛ فقد رواه الجلّة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: عبد الله بن عمر2، وسهل بن سعد3، وسعد بن أبي وقاص4 رضي الله عنهم جميعًا.

وقول عائشة لا يتضمن أي تكذيب لأبي هريرة، إنَّما ظنت أنه أخطأ في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كونَ الحديث يقتضي – في نظرها – إثبات الطيرة، ومع ذلك فروايته رضي الله عنه أرجحُ من روايتها؛ بموافقة عدد من الصحابة له.

قال ابن الجوزي: (أما عائشة فقد غلطت من روى هذا، وقالت: إنما قال: كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدابة والدار. وهذا رد منها لصريح خبر رواه جماعة ثقات، فلا يعتمد على ردها)5.

وقال ابن القيم: (قول عائشة هذا مرجوح، ولها رضي الله عنها اجتهاد في رد بعض الأحاديث الصحيحة، خالفها فيه غيرها من الصحابة، ... الذين رووه ممن لا يمكن رد روايتهم، ولم ينفرد بهذا أبو هريرة وحده، ولو انفرد به فهو حافظ الأمة على الإطلاق، وكلما رواه النبي فهو صحيح، بل قد رواه عن النبي: عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسهل بن سعد الساعدى، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأحاديثهم في الصحيح، فالحق أن الواجب بيان معنى الحديث ومباينته للطيرة الشركية)6.

وقال ابن حجر: (ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة؛ مع موافقة من ذكرنا من الصحابة له في ذلك)7.

ومما يزيد الأمر تجليةً أنَّ المحفوظ في هذا الحديث هو صيغة (لو كان الشؤم في شيء لكان في المرأة ...)، أو (إن كان الشؤم في شيء فهو في ...)، وهي التي وردت بها أكثر الروايات في حديث ابن عمر، وفي حديث سهل بن سعد، وما خالفه مما ورد بصيغة الجزم فهو اختصار وتصرف من الرواة8.

قال الألباني – بعد ذكره لاعتراض عائشة –: (ولعل الخطأ الذي أنكرته السيدة عائشة هو من الراوي عن أبي هريرة، وليس أبا هريرة نفسه، فقد روى أحمد9 ... سئل أبو هريرة: سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم: الطيرة في ثلاث في المسكن والفرس

---

[1]– أخرجه أحمد في (المسند)، 197/43، والطبراني في (مسند الشاميين)، 50/4، والحاكم في (المستدرك)، 521/2، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، 104/5: (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح)، وصححه الألباني في (السلسلة الصحيحة)، 689/2.

[2]– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم: 2858، 5094، ومسلم في (الصحيح)، رقم:2225.

3– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:2859، 5059، ومسلم في (الصحيح)، رقم:2226.

4– أخرجه أحمد في (المسند)، 127/3، وأبو داود في (السنن)، أول كتاب الطب، باب في الطيرة، 63/6، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه على (المسند)، 258/2، والألباني في (السلسلة الصحيحة)، 416/2.

[5]– كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن ابن الجوزي، 267/2.

[6]– مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن قيم الجوزية ت: علي الحلبي، 336/3.

[7]– فتح الباري، 61/6. وانظر: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، ص172، ودفاع عن السنة النبوية ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد أبو شهبة، ص116.

[8]– سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، 804/1.

[9]– في (المسند)، 265/13،

والمرأة؟ قال: كنت إذن أقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما لم يقل ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقول: أصدق الطيرة الفأل والعين حق)1.

وقال – مرجحا رواية الاستيعاد على رواية الجزم –: (وجملة القول أن الحديث اختلف الرواة في لفظه، فمنهم من رواه كما في الترجمة، ومنهم من زاد عليه في أوله ما يدل على أنه لا طيرة أو شؤم (وهما بمعنى واحد كما قال العلماء)، وعليه الأكثرون، فروايتهم هي الراجحة، لأن معهم زيادة علم، فيجب قبولها، وقد تأيد ذلك بحديث عائشة الذي فيه أن أهل الجاهلية هم الذين كانوا يقولون ذلك)2.

بل قد أخرج مسلم في (صحيحه)3 حديثا يرويه أبو هريرة فيه نفي تام للطيرة، وإثبات للفأل، وهو قوله رضي الله عنه: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا طيرة وخيرها الفأل». قيل: يا رسول الله وما الفأل؟ قال: «الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم».

الفرع الثالث: حديث (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم)

وهذا الحديث في الحقيقة قد لا يكون على شرطنا في هذه المقالة؛ إذ لا يُعرف لعائشة رضي الله عنها موقف معارضٌ لهذا الحديث، ولا يحفظ منها إنكارٌ على رواية أبي هريرة له.

غيرَ أنا وجدنَّا "جورج طرابيشي" يقحمُ حادثة خروجها يوم الجمل4 في سياق الإيهام بتكذيبها لأبي هريرة رضي الله عنه، حيث يقول بعد – إيراده الحديث –: (وقد صحح الشيخان هذا الحديث، ولكن بعد أن وصلاه ثم تواترت رواياته وتعددت، بحيث لا يبقى أبو هريرة منفردا به؛ علما بأن أم المؤمنين عائشة – التي كثيرا ما كذبت أبا هريرة – لم تسافر بلا محرم مسيرة يوم وليلة فحسب؛ بل طوال المسافة من المدينة إلى البصرة لتقود معركة الجمل، والمحْرَمُ الوحيد الذي كان يمكن أن يرافقها في تلك السفرة الطويلة هو أخوها محمد بن أبي بكر، ولكنه كان يقاتل في صفوف خصمها، أي علي بن أبي طالب)5.

هذا الكلام مليءٌ بالمغالطات التاريخية، فعائشة لم تسافر بدون محرم يوم الجمل؛ إنما كانت مصحوبة بأخيها عبد الرحمن، وابن أختها عبد الله بن الزبير الذي كان على الرجَّالة6، وكلاهما مَحرمٌ؛ وهذا مما اتفقت عليه المصادر التاريخية؛ بخلاف ما (المحرم الوحيد الذي كان يمكن أن يرافقها هو أخوها محمد)!

ثمَّ على فرض صحة القول بأنها سافرت دون محرم؛ فلا نفهم كيف رَبَطَ "طرابيشي" بين خروجها يوم الجمل، وتكذيبها لأبي هريرة رضي الله عنه، ولم يردْ في خبر من الأخبار أنها اعترضت على حديث أبي هريرة بلسانها، والكاتب يريد أن يوحيَ أن عائشة اعترضته بلسان حالها، فهي سافرت دون محرم لأنها لم تكن تصدق أبا هريرة رضي الله عنه، وهذا من التجنِّي الواضح.

---

[1]– المرجع نفسه، 690/2.

[2]– المرجع نفسه،

[3]– في كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، رقم:2223.

[4]– خروج أم المؤمنين عائشة يوم الجمل للإصلاح بين المسلمين؛ وظفه العلمانيون والحداثيون توظيفات عديدة؛ بدايةً من جعله دليلا على مشروعية المعارضة السياسية للمرأة باعتبار أن عائشة (قادت مقاومة مسلحة ضد الخليفة ... وساهمت في إسقاطه آخذة قيادة المعارضة المسلحة)، و(خوض أكبر معركة في تاريخ الصراع السياسي في الإسلام)، ونهاية بجعله دليلا على السفور ونزع الحجاب . انظر: بنيان الفحولة، رجاء بن سلامة، ص124، وسدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص129.

5– من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، جورج طرابيشي، ص143.

6– انظر: تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، 519/4، والكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم ابن الأثير، ت: عمر عبد السلام تدمري، 607/2، والبداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: عبد الله التركي، 467/10، 196/12.

المسألة الثالثة: إنكار أحاديث الغيبيات:

إنكار أحاديث الغيبيات هي مسألة تتابع عليها العقلانيون المعاصرون، وهم في هذا السياق يوظفون النصوص التي تنفي اطلاع أحدٍ من الخلق – بما فيهم الأنبياء – على الغيب؛ كمعارض يتوصلون به إلى إنكار أحاديث الملاحم وأشراط الساعة، واليوم الآخر والجنة والنار وأخبار البرزخ .. وغيرها، كونها من الغيب الذي استأثر الله بعلمه.

ويعتبرُ قول عائشة رضي الله عنها: (من حدثك أنه [صلى الله عليه وسلم] يعلمُ ما في غدٍ فقد كذب، ثم قرأت: {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [لقمان: ٣٤]، أحد أهم النصوص التي وظفت لهذا الغرض، إذ هو يفيدُ – حسبهم – (التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءا من الموت، حتى يوم القيامة والجنة والنار ..)[1]، وهو دالٌّ –كما يذهب إليه "بسام الجمل" – على أنه (لا يمكن للرسول أن يتنبأ بما سيحصل فعلاً في التاريخ الإسلامي، وهذا ما نبه إليه القرآن وأكدته عائشة)[2].

والحقيقة أن لا أحد يخالف أم المؤمنين عائشة في أنَّه لا يعلم الغيب إلا الله، كما أنه لا يخالفها أحدٌ أيضاً في أن الله أطلعَ بعض رسله علي شيء من أخبار الغيب – الماضية والمستقبلة –، وهذا مما دلت عليه نصوص الكتاب كقوله تعالى {إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ} [الجن: ٢٧] .

فوقع الاستثناء دالاً على أن الله يطلع على غيبه من يشاء من عباده، فإخبارهم ببعض الغيب الذي أطلعهم الله عليه، لا يعارض حديث عائشة رضي الله عنها.

يقول القرطبي: (إلا من ارتضى من رسول، فإنه يظهره على ما يشاء من غيبه؛ لأنَّ الرسل مؤيدون بالمعجزات، ومنها الإخبار عن بعض الغائبات)[3].

ويقول البيضاوي: (فلا يطلع عَلى غَيْبِهِ أَحَداً. أي: على الغيب المخصوص به علمه. إِلَّا مَنِ ارْتَضى لعلم بعضه حتى يكون له معجزة)[4].

قال ابن كثير: (وقوله: الْأَخْبَارِ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ} [الجن: ٢٧]، هذه كقوله تعالى: {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ} [البقرة: 255] وهكذا قال هاهنا: إنه يعلم الغيب والشهادة، وإنه لا يطلع أحد من خلقه على شيء من علمه إلا مما أطلعه تعالى عليه؛ ولهذا قال: الْأَخْبَارِ إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ} [الجن: ٢٧] وهذا يعم الرسول الملكي والبشري)[5].

ثم إن الله عز وجل أخبر في القرآن أن من معجزات نبيه عيسى عليه السلام إخباره ببعض الغيب النسبي، وذلك في قوله –على لسانه– مخاطبا بني إسرائيل: {وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ} [آل عمران: ٤٩].

قال ابن القيم: (وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء نبأهم من هذا الغيب بما يشاء وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم كما قال تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ} [آل عمران: ١٧٩] وقال تعالى: {عَالِمُ

---

[1]– السنة ودورها في الفقه الجديد، جمال البنا، ص249.

[2]– أسباب النزول، بسام الجمل، ص196.

[3]– الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 573/27.

[4]– أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ص573.

[5]– تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 247/8.

الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ} **[الجن: ٢٧]**، وقال تعالى: {اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} [الحج: ٧٥]، فهو سبحانه يصطفي من يطلعه من أنباء الغيب على ما لم يطلع عليه غيره ولذلك سمي نبيا من الإنباء)1.

بل إنَّ الله أخبر في كتابه، أن ما يحدث به نبيه صلى الله عليه وسلم من أخبار الغيب؛ إنما هي وحي منه عز وجل، وذلك في قوله: {تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ ۖ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَٰذَا} [هود: ٤٩][2].

فدلَّ كل ذلك على أن الذي نفت عائشة علم رسول الله به إنما هو الغيب المطلق، لا مطلق الغيب.

فالأول لا يعلمه إلا الله، أما الثاني فقد يطلع عليه بعض خلقه كما دل على ذلك القرآن؛ فالاستدلال بقولها على نفي الأحاديث الغيبية غير مستقيمٍ.

المسألة الرابعة: الاعتراض العقلي على الوحي

من صور هذا التوظيف أيضا؛ ما زعمه "عبد الرزاق عيد" عند تناوله لسبب نزول قول الله تعالى: {خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ} [الأحزاب: ٥٠]، وقول عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم: (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك)3؛ حيث جعل من قولها هذا دليلا على احتكامها إلى مرجعية العقل في قراءةِ الوحي، ووصَفَهُ بأنه (يرتفع إلى مستوى من الجرأة أن استثمره الكثيرون من المستشرقين للتشكيك بالوحي ذاته ، فقولها يومئ تفسيريا إلى أن النبي يكيف الوحي بحسب رغباته وأهوائه الشخصية، أي أنه يحدد وظيفته بشريا وليس إلهيا، وبذلك فإن السيدة عائشة كان يقودها عقلها الطليق الحر لتدخل في حيزات المقدس، ولتطرح الأسئلة التي تشير إلى نفس قلقة متسائلة متعطشة إلى المعرفة حتى لو أدت إلى الولوج في برزخ علاقة التقاطع بين الأرضي والسماوي، بين الوحي والتاريخ، وعلى هذا فقد كانت قراءات السيدة عائشة ورواياتها تستند إلى مرجعية العقل، بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك، حتى ولو قادتها إلى مساءلات تمس عالم الغيب ... هذه المرأة العظيمة شخصية إشكالية بحق، وهي تستحق أن تفرد بكتاب يتقصى قراءاتها وتأويلاتها ومواقفها وأسئلة عقلها الطليق الذي كثيرا ما أدى إلى نتائج خطيرة)4،

لا يبدوا في هذه الآية، ولا في كلام عائشة ما (يومئ تفسيريا إلى أن النبي يكيف الوحي بحسب رغباته وأهوائه الشخصية).

فعائشة لم تقل باطلاً، إذ أثبتت "الهوى" لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو "الميل والحبّ"، فهو كباقي البشر يميل ويحبّ، لكنه متحكم في هواه؛ فليس ممن يقذف به الهوى إلى الرذيلة والفحشاء، ولو تضمَّن كلامها باطلاً؛ ما كان ليسكت صلى الله عليه وسلم ويقرها على باطلها، ولهذا قال ابن رجب: (وهذا الحديث مما جاء في استعمال الهوى بمعنى المحبة المحمودة)5.

ومعنى كلامها – على الذي قرره النووي: (يخفف عليك في الأمور ولهذا خيَّرك)6، وعلى الذي قرره ابن حجر: (أي ما أرى الله إلا موجدا لما تريد بلا تأخير منزلا لما تحب وتختار)7.

---

[1]– الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، ت: علي بن محمد الدخيل الله، 874/3.

[2]– انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد ابن تيمية، ت: علي بن حسن وأخرون، 402/1.

[3]– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:4788، 5113، ومسلم في (الصحيح)، رقم:1464.

4– سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص128–129.

[5]– جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، ص399.

[6]– شرح صحيح مسلم، يحي بن شرف النووي، 49/10.

[7]– فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب، 526/8.

ومما يدل على أن المراد بالهوى – في قول عائشة: (بسارع في هواك) –؛ الرغبة :والإرادة ما رواه البخاري عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال: (لما قدمنا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينى وبين سعد بن الربيع. فقال سعد بن الربيع: إنى أكثر الأنصار مالا، فأقسم لك نصف مالى، وانظر أيّ زوجتي هويت نزلت لك عنها)1.

وهذا الذي قالته عائشةُ خرج منها على وجه الغيرة، يدل على ذلك قول عائشة: (كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقول أتهب المرأة نفسها)2، وهو مما يتسامح فيه من النساء وهو (غير منكر من أخلاقهن، ولا معاقب عليها، ولا على مثلها لصبر النبى، عليه السلام، لسماع مثل هذا من قولها، ألا ترى قولها له: أرى ربك يسارع فى هواك، ولم يردَّ ذلك عليها ولا زجرها، وعذرها لما جعل الله فى فطرتها من شدة الغيرة)3.

فكيف يجعل هذا القول الذي خرج على وجه الغيرة والدلال4، الذي لا تنفك عنه النساء، ولو بلغن في الفضل كل مبلغ؛ كيف يجعل أمارة ودليلاً على أن عائشة كانت (تستند إلى مرجعية العقل)، وأنها كانت تطرح الأسئلة التي تمس عالم الغيب بنفس قلقة متعطشة للمعرفة).

المسألة الخامسة: إنكار الإسراء والمعراج:

في سياق إنكارهم لمعجزة الإسراء والمعراج؛ وظَّف العقلانيون المعاصرون أثرًا مرويا عن عائشة رضي الله عنها؛ يفيدُ أن الإسراء كان بروحه عليه الصلاة والسلام لا بجسده، وهو قولها: (ما فُقِدَ جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن الله أسرى بروحه)، وزعموا أن ما ذكرته عائشة (يقدم لنا الكثير من الحلول لمشكلات مستعصية)5.

وبعيدًا عن إقامة الحجج والبراهين على وقوع هذه المعجزة وأنها كانت بالجسد لا بالروح؛ وإلا لما كان هناك من معنى لاستغراب كفار قريش وتكذيبهم لها، وردة من ارتد يومها، ولما كان الإسراء من معجزاته –عليه الصلاة والسلام– ودلائل نبوته6. غير أننا – هنا – نكتفي بالقول أن هذا الأثر المروي عن عائشة لا يصح عنها، ولا يثبت، لا إسناداً ولا متناً: أما من جهة الإسناد: فقد أخرجه ابن إسحاق في (السيرة)7، قال: حدثني بعض آل أبي بكر عن عائشة إنها كانت تقول: ... الحديث.

تفرَّد به ابن إسحاق، وفي سنده مجهولون، وهم: (آل أبي بكر)؛ فلا يدرى من هم، كما أن فيه انقطاعا ظاهراً؛ فليس هذا الإسناد مما يحتجُّ به.

وأما من جهة المتن؛ فإن الأمة مجمعة على أن الإسراء كان في الفترة المكية، وعائشة لم تكن حاضرة يومها؛ إذ لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تزوجها بعدُ، وقد جاء في (الشفا)8 للقاضي عياض قولها: (فقدتُّ) – بتاء المتكلم –، بدل (فقد)، وهو أظهر في إبطال الحجة بهذا الأثر؛ إذ فيه نسبة فعل الفقد لعائشة رضي الله عنها، ولذ قال القاضي عياض –عقبه–: (وأما

1- أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم: 2048.

2- أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:4788، ومسلم في (الصحيح)، رقم:1464.

3- شرح صحيح البخاري، علي بن خلف ابن بطال، ت: ياسر بن إبراهيم، 333/7.

4- قال القرطبي في (المفهم)، 211/4- يصف قول عائشة –: (قول أبرزته الغيرة والدلال وهذا من نوع قولها: (ما أهجر إلا اسمك)، و(لا أحمد إلا الله)).

5- سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد، ص129، وانظر: مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، ص189.

6- انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، 350/17، والجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، 208/10-209، وفتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، 247/3.

7- انظره بتحقيق: سهيل زكار، ص295.

8- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ت: عياض بن موسى اليحصبي، ومعه حاشية أحمد الشمني، 187/1.

قول عائشة: ما فقدت جسده. فعائشة لم تحدث به عن مشاهدة لأنها لم تكن حينئذ زوجه ولا في سن من يضبط، ولعلها لم تكن ولدت بعد، على الخلاف في الإسراء متى كان، فإن الإسراء كان في أول الإسلام على قول الزهري ومن وافقه، بعد المبعث بعام ونصف، وكانت عائشة في الهجرة بنت نحو ثمانية أعوام، وقد قيل: كان الإسراء لخمس قبل الهجرة، وقيل: قبل الهجرة بعام، والأشبه أنه لخمس ... فليس حديث عائشة رضي الله عنها بالثابت، والأحاديث الأخر أثبت ... وأيضا فقد روي في حديث عائشة: (ما فقدتُ). ولم يدخل بها النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالمدينة وكل هذا يوهنه)1.

قال الصالحي في (سيرته): (وأما ما يعزى لعائشة رضي الله عنها، فلم يرد بسند يصلح للحجة، بل في سنده انقطاع وارد مجهول كما تقدم. وقال أبو الخطاب بن دحية في التنوير: إنه حديث موضوع عليها. وقال في معراجه الصغير: «قال إمام الشافعية القاضي أبو العباس بن سريج: هذا حديث لا يصح وإنما وضع ردّ الحديث الصحيح». وعلى تقدير أن يكون صحيحا ورد بالبناء للمفعول فعائشة رضي الله عنها لم تحدّث عن مشاهدة لأنها لم تكن زوجة إذ ذاك، أو بالبناء للفاعل: «ما فقدت جسده الشريف» فعائشة لم يدخل بها إلا بالمدينة بالإجماع، ولا كانت وقت الإسراء في سن من يضبط الأمور، لأنها في سنة الهجرة كانت بنت ثمان سنين. فعلى القول بأن الإسراء كان قبلها بسنة تكون بنت سبع، وعلى القول بأكثر من ذلك تكون أصغر من ذلك، وعلى قول من قال: إن الإسراء كان بعد البعث بعام لم تكن ولدت)2.

وقال ابن عبد البر: (وإنكار عائشة رضي الله عنها الإسراء بجسده لا يصح عنها، ولا يثبت قولها ... وقد قال بعضهم عنها: ما فقدت جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة. وهذا من الكذب الواضح، لأن عائشة لم تكن وقت الإسراء معه، وإنما ضمها بعد ذلك بسنين كثيرة بالمدينة)3.

فلا يصح الاحتجاج بهذا الرأي المنسوب إلى عائشة رضي الله عنها؛ ولا الاعتماد عليه في إنكار معجزة الإسراء؛ كونه لا يثبت عنهَا، وهو منكر إسنادًا ومتناً.

خاتمة وأهم النتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

يأتي توظيف الخطاب العقلاني المعاصر لمواقف عائشة رضي الله عنها من بعض النصوص الشرعية؛ بناءً على ما رُوي عنها – ونُقل – من آراء واجتهادات.

الغرض من هذا التوظيف هو إضفاء المشروعية على الخطاب العقلاني المعاصر في موقفه ونظرته لبعض المسائل الشرعية التي تعتبر جوهرية لدى المسلمين مثل: عدالة الصحابة، المعجزات، وصحة الحديث النبوي ... وغيرها.

من أغراض التوظيف أيضاً زعزعة الثقة بالمدونة الحديثية برمّتها والتشكيك فيها، والبحث عن مرجعيات لهذا التشكيك في التراث الإسلامي.

ما ذهب إليه الاتجاه العقلاني المعاصر من الاعتماد على موقفِ لعائشة رضي الله عنها من حديثي: (تعذيب الميت ببكاء الحي)، و(من حوسب عذب)؛ كمعيار لقبول الأحاديث و(هو عرض الحديث على القرآن)؛ لا حجة فيه، فعائشة لم تردَّ الحديث الأول

1- المصدر السابق، 1/193-194.

2- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، 3/69.

3- الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة من صحيح البخاري، يوسف بن عبد البر النمري، ت: عمرو عبد المنعم سليم، ص134-135.

-بناء على هذه القاعدة-؛ إنما رأت تخصيصه بالكافرِ ورجحت هذا المعنى الذي فهمته هي؛ أما الحديث الثاني؛ فليس فيه سوى أن عائشة أشكل عليها معناه فسألت النبي صلى الله عليه وسلم البيان، وهذا جليٌّ من نص الرواية.

سعى الخطاب العقلاني المعاصر إلى الاستثمار في بعض الروايات التي يظهر منها إنكار عائشة على أبي هريرة؛ من أجل التوصل إلى الطعن فيه؛ والإيهام بأنه رضي الله عنه كان متهما عندها؛ والصحيح عكس ذلك؛ إذ هناك نصوص أخرى – أغفلها العقلانيون المعاصرون – فيها شهادتها بصدقه وحفظه؛ كما أن الروايات التي اعتمدوها لا حجة فيه ألبتة وهي خالية من أي تكذيب صريح، وبعضها الآخر "التعسف" فيها واضحٌ.

وظَّف الخطاب العقلانيُّ المعاصرُ بعض المواقف والأقوال التي صدرت من عائشة رضي الله عنها على وجه الغيرة كقولها (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك)؛ في سياق التأسيس لجواز(محاكمة الوحي إلى العقل).

– اعتمد الخطاب العقلاني المعاصر على قول عائشة رضي الله عنها (من حدثكم أن محمدا يعلم ما في غد فقد كذب)؛ في إنكار كل النصوص النبوية التي تخبر عن الغيوب المستقبلية، وهذا الاعتماد مردود بنصوص القرآن التي تنصُّ بوضوح على أن الله تعالى أطلع أنبياءه على بعض الأخبار الغيبية.

– لم يفرق الخطاب العقلاني المعاصر في اعتماده على مواقف عائشة بين ما يثبت عنها رضي الله، وما هو منسوب إليها كذباً؛ وأظهر مثال على ذلك توظيفه لرواية موضوعة عنها تنكر فيها أن يكون الإسراء بجسده الشريف صلى الله عليه وسلم، في سياق الإنكار لمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

أبو هريرة راوية الإسلام، محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، ط3: 1982م.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم، دار الوطن-الرياض، ط1: 1999م.

الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، ص102.

الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة من صحيح البخاري، يوسف بن عبد البر النمري، ت: عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن القيم-الرياض، دار ابن عفان-القاهرة، ط1: 2005م.

إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ت: أحمد شاكر ومحمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية-القاهرة، 1953م.

اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي (ضمن كتاب الأم)، دار المعرفة-بيروت، 1990م.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الأميرية-مصر، ط7: 1323هـ.

أسباب النزول، بسام الجمل، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط1: 2005م.

الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، خليل عبد الكريم، سينا للنشر-القاهرة، ط1: 1995م.

أصل صفة الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1: 2006م.

أكثر أبو هريرة دراسة تحليلية نقدية، مصطفى بوهندي، مطبة النجاح – الدار البيضاء، ط1: 2002م.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط1: 1418هـ.

الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي، المطبعة السلفية – عالم الكتب–بيروت، 1986م.
البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر–السعودية، ط1: 1997م.
بنيان الفحولة أبحاث في المذكر والمؤنث، رجاء بن سلامة، دار بترا للنشر–دمشق، ط1: 2005م.
تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، دار التراث–بيروت، ط2: 1387هـ.
تاريخ دمشق، علي بن الحسن ابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1995م.
تجديد الإسلام، جنال البنا، (د، ط)، (د، ط).
تدوين السنة، إبراهيم فوزي، رياض الريس للكتاب والنشر–لندن، ط2: 1995م.
تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2: 1420هـ–1999م.
جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط1: 2000م.
جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط7: 2001م.
الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية–القاهرة، ط2: 1384هـ–1964م.
الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ت: علي بن حسن وأخرون، دار العاصمة–السعودية، ط2: 1999م.
حكايا محرمة في البخاري، صالح أنقاب، (د، ت)، (د، ط).
دفاع عن السنة النبوية ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد أبو شهبة، مكتبة السنة–مصر، ط1: 1989م.
زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط3: 1998م.
سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1: 1993م.
سدنة هياكل الوهم نقد العقل الفقهي – البوطي أنموذجا، عبد الرزاق عيد، دار الطليعة – بيروت، ط1: 2003م.
السنة ودورها في الفقه الجديد، جمال البنا، دار الفكر الإسلامي – القاهرة، 1997م.
شرح صحيح البخاري، علي بن خلف ابن بطال، ت: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد–الرياض، ط2: 2003م.
الشفا بتعريف حقوق المصطفى، عياض بن موسى اليحصبي، ومعه حاشية أحمد بن محمد الشمني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت، 1988م.
الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت: علي بن محمد الدخيل الله، ت: علي الدخيل الله، دار العاصمة–الرياض، ط1: 1408هـ.
العلل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، ت: سعد بن حميد وخالد الجريسي، وآخرون، مطابع الحميضي–السعودية، ط1: 2006م.
عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمد بن أحمد بدر الدين العيني، دار إحياء التراث–بيروت، (د، ت)، (د، ط).
العودة إلى القرآن، جمال البنا، (د، ت)، (د، ط).

فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محب الديت الخطيب، دار المعرفة-بيروت، 1379م.
فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير-دار الكلم الطيب-دمشق، ط1: 1414هـ.
الفروق: أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس القرافي، ت: خليل منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، 1998م.
القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور، ص80-120.
الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم ابن الأثير، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1: 1997م.
كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: علي حسين البواب، دار الوطن-الرياض، ط1: 1997م.
الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط2: 1981م.
كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخضر الجكني الشنقيطي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1: 1995م.
مجلة المنار، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار-الجماميز، ط2: 1327هـ.
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي-القاهرة، 1414هـ-1994م.
مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، ت: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء-السعودية، ظ3: 2005م.
مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ط1: 2006م.
مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1: 1984م.
المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1: 2001م.
مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت: علي الحلبي، دار ابن عفان-السعودية، ط1: 1996م.
المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، ت: محمد ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب-دمشق، ط1: 1996م.
من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث النشأة المستأنفة، جورج طرابيشي، دار الساقي-بيروت-لندن، ط1: 2010م.
موجز دائرة المعارف الإسلامية، الإصدار الأول، ك.تو. هوتسما، ت.و. أرنولد، ترجمة: أحمد الشنتاوي وأخرون، مركز الشارقة للإبداع الفني، ط1:1998م.
النبي والنساء الحريم السياسي، فاطمة المرنيسي، ت: عبد الهادي عباس، دار الحصاد-دمشق، ط1، (د-ت).